التخدير ليس عملية عبثية كونه بداية العلاج أو سبباً للأخطاء الطبية

14

15

وزير الداخلية يشيد بتجاوب مجلس شباب الثورة بتعز في فتح الطرقات في ساحة الحرية

أثنى وزير الداخلية اللواء عبده حسين الترب على استجابة مجلس شباب الثورة بمحافظة تعز لفتح الطرقات في ساحة الحرية بمدينة تعز من أجل تسهيل حركة المواطنين وتطبيع الحياة في المدينة والتي سيتم تنفيذها خلال الأيام القادمة.. معتبرا هذه الاستجابة تجسيداً لحرص الشباب على مصالح المواطنين والاسهام في إعادة الحياة إلى طبيعتها والعمل من أجل يمن جديد يسهم في بنائه الجميع.

جاء ذلك لدى لقاء وزير الداخلية أمس بقيادة مجلس شباب الثورة بمحافظة تعز في إطار زيارته للمحافظة.

وتناول اللواء الترب في كلمته في اللقاء أبرز التحديات التي تواجه الوطن في هذه المرحلة وخصوصا التحديات الأمنية ، مؤكداً أن المرحلة الحالية هي مرحلة تصالح وتسامح ونسيان للخلافات والترفع عن الجراحات والنظر إلى المستقبل .

وقال :"أن التغيير هو تغيير في القيم والمبادئ وارتقاء بالمستوى الثقافي والتعامل الايجابي إزاء مختلف القضايا ،من اجل الوصول إلى الغد المأمول في وطن مزدهر ومتقدم يتسع للجميع ويبنى بسواعد أبنائه ".

وشدد وزير الداخلية على أهمية التعاون بين مختلف شرائح المجتمع لتحقيق طموحات الشعب وبناء الدولة اليمنية الحديثة التي ينشدها الجميع وخصوصاً بعد نجاح مؤتمر الحوار الوطني الذي كان نتاجاً لخلاصة مباحثات ومناقشات بين مختلف الفئات والمكونات والاحزاب من أجل توحيد الرؤى لجميع الأطراف بغية الوصول بالوطن الى بر الأمان وصنع المستقبل الأفضل ..

واعتبر وزير الداخلية المرحلة الحالية التي يتم فيها الإعداد لدستور اليمن الجديد بأنها تعد مرحلة بناء وليست مرحلة هدم ،موضحا بأن على جميع أبناء الوطن وفي المقدمة فئة الشباب ان يعملوا من اجل تحقيق ذلك الهدف النبيل وصولاً الى الدولة المدنية الحديثة ، دولة النظام والقانون والعدالة الاجتماعية .

بدورهم أكد الشباب وقوفهم صفاً واحداً الى جانب اخوانهم رجال الأمن وحرصهم على الإسهام بفاعلية في سبيل تعزيز الشراكة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين ، مشيدين بدور مدير شرطة المحافظة العميد مطهر علي ناجي الذي كان له لمسات متميزة لترسيخ دعائم الأمن في المحافظة في فترة وجيزة.

تسببت بوقوع 143 حادثة حريق أودت بحياة 102 أشخاص

الماس الكهربائي (قاتل) يترصد للمواطنين في المنازل والشوارع والمتاجر!!

تحقيق/ وائل شرحة

أراد أن يرفع سيخ الحديد فرفعت خطوط كهرباء الضغط العالي روحه إلى السماء في دقائق معدودة قد تكون أقل من الوقت الذي استغرقه لرفع ذلك السيخ الذي أودى بحياته.

تجمع زملاؤه العاملون جوار جثته المتفحمة.. منهم من غلبه البكاء.. ومنهم من سارع بتغطية جسده بقطعة قماش.. ومنهم من سقط على الأرض.

مجاهد صالح الزبيري لقي مصرعه الأسبوع قبل الماضي أثناء ممارسته عمله لصالح إحدى الشركات المقاولة للجسور والأنفاق بأمانة العاصمة.

عوضت الشركة المقاولة لأسرة الضحية بمبلغ مالي يصل إلى 4 ملايين ريال لكنها لم تستطع أن تعيد أحمد ذلك المساء إلى أسرته ورغم ذلك تعد هذه الشركة مثالية كونها عوضت أسرة أحد العاملين معها وهي حالة نادرة أن تبادر من ذات نفسها للتعويض دون مطالبات ومناشدات ومحاكم وشريعة.

الاثنين قبل الماضي لقي أربعة أشخاص مصرعهم بسبب حوادث الماس الكهربائي في عمليات منفصلة بثلاث محافظات.. الأول بأمانة العاصمة أثناء قيامه برفع خط الكهرباء من فوق قاطرة كانت تمر في المنطقة الغربية بأمانة العاصمة.

والحالة الأخرى وقعت في محافظة عدن حين لقي شخص حتفه بسبب ماس كهربائي وهو يعمل في أحد المطاعم في محافظة عدن, بينما الشخصان الآخران كانا من أبناء محافظة تعز وقد لقيا مصرعيهما في حادثتين منفصلتين.. وأرجعت الداخلية أسباب الحوادث التي وقعت خلال الأسبوع الماضي إلى الإهمال الشخصي للضحايا بالدرجة الأولى.

لتتبع ازدياد وارتفاع هذه الحوادث بشكل مزعج تؤكد التقارير الخاصة بهذه الحوادث أنه في التاسع عشر من يناير نشب حريق في أحد منازل مديرية القاهرة بمحافظة تعز نتج عنه وفاة أربعة أطفال من أسرة واحدة تتراوح أعمارهم ما بين 4 إلى 10 سنوات..لم ينج من تلك الحادثة سوى الأب والأم بينما بقية الأسرة لقيت حتفها بسبب ذلك الحريق الذي نشب بسبب الماس الكهربائي الناتج عن الانطفاءات المتكررة والمستمرة للكهرباء, بحسب قول الأهالي.

حوادث الماس الكهربائي تمثل للمجتمع كابوساً وأداة قتل لا ترحم.. تحول الجسم إلى قطعة فحم سوداء.. وتتسبب بخسائر هائلة بشرية ومادية.

التقرير الإحصائي الصادر عن وزارة الداخلية كشف عن أن حوادث الماس الكهربائي التي وقعت العام الفائت بلغت نحو (143) حادثاً بنسبة ارتفاع 49 % عن العام الذي سبقه 2012م أي بفارق 47 حادثة.

وقال التقرير إن تلك الحوادث تسببت بوفاة ما يقارب (102) شخص بينهم (9) إناث, وإصابة (38) شخصاً, منهم (4) إناث.. وقدر التقرير الخسائر المادية الناتجة عن الحوادث بـ(49,730,000) ريال.

وذكر التقرير أن أكثر الأوقات التي تحدث فيها حوادث الماس الكهربائي تكون في بداية اليوم (الصباح), يليه وقت الظهيرة, ليأتي الليل في المرتبة الثالثة.

وبحسب التقرير, احتلت أمانة العاصمة المرتبة الأولى في عدد حوادث التماس الكهربائي بعدد (31) حادثة, يليها محافظة الحديدة بعدد (24) حادثاً لتتوزع البقية بأعداد متفاوتة ومتقاربة على المحافظات البقية عدا محافظتي شبوة وريمة لم تسجل أي حادثة من هذا النوع خلال العام 2013م.

في السياق ذاته أكد وكيل مصلحة الدفاع المدني العميد عبدالكريم معياد على أن الماس الكهربائي يتسبب بوقوع الكثير من الحرائق سواء في المنازل أو المحلات التجارية والمصانع والشركات والورش ومحطات بيع المشتقات النفطية وغيرها من المحلات السكنية.

وأرجع العميد معياد أسباب وقوع حوادث الحريق إلى ضعف شبكة الكهرباء الداخلية وعدم تأكد المواطنين من مدى قوة ونوعية أدوات الكهرباء التي يتم تركيبها واستخدامها قبل شرائها وكذا إلى الانطفاء المستمر والمتكرر للتيار الكهربائي الذي يضعف أسلاك وخطوط الكهرباء, مشيراً إلى أن المجتمع اليمني يقتني الأدوات الأقل تكلفة دون التفكير في عواقبها أو ما يمكن أن تتسبب به وينتج عنها.

وشدد معياد على ضرورة الالتزام بالقواعد والقوانين عند إصلاح الشبكة الكهربائية واستقدم مختصين ومهندسين متمكنين من العمل في الجانب الكهربائي حتى لا يتم العبث بالشبكة من قبل مدعي المهنة والقدرة.

العالم أجمع يعاني من حوادث الماس الكهربائي.. لكن نادراً ما تحدث مثل هكذا حوداث وذلك نظراً للاحتياطات التي قاموا بها من وسائل السلامة التي تجنبهم مثل هذه الكوارث, بداية من اقتناء أدوات ذات جودة ومواصفات ممتازة وعالمية وتتحمل قوة وضعف التيار والانطفاء والماس المتكرر.

خلال الأيام الماضية نشرنا في صحيفة (الثورة) على صفحات (قضايا وناس) لقاء مع مبتكر لجهاز يقي من الماس الكهربائي لا تتجاوز تكلفته (100) ريال وبحجم صغير يريحنا من كابوس الماس والشرت الكهربائي, ولا يستخدم هذا الجهاز في المنازل أو الشركات أو المحطات والمنشآت فحسب, وإنما يستخدم أيضاً لخطوط الضغط العالي.

يعمل الجهاز الذي ابتكره المهندس إياد الأكحلي على عدم صعق الأجسام حتى عند ملامستها لخطوط وأسلاك الكهرباء وحماية العاملين في الكهرباء, وكذا المواطنين بالإضافة إلى أن الجهاز يمنع حدوث أي شرار عند حدوث الماس والذي يتسبب بحدوث حرائق هائلة وكبيرة.

كما أن الجهاز يحافظ على الأجهزة الكهربائية والمولدات للتيار من الشحنات الارتدادية عند حدوث الماس أو فصل الكهرباء مما يعطي تلك الأجهزة عمراً أكثر ويجعلها تعمل بشكل أفضل.

مسؤولون: الاهمال والانطفاءات وضعف التيار ورداءة الأجهزة أبرز الأسباب

كان ـ وما يزال ـ هذا الجهاز الوحيد بالعالم الذي سيخفف ويضع حداً لهذه الحوادث التي تخلف العديد من الخسائر البشرية والمادية.

المهندس إياد الأكحلي قال إن وزارة الكهرباء لم تلتفت إليه أو إلى ما يمكن أن يقدمه الجهاز الذي ابتكره.. مشيراً إلى أن تكلفة هذا الجهاز لا يتجاوز 100 ريال إذا تم استخدامه للمنازل بينما خطوط الضغط العالي فقد يصل تكلفته المادية إلى ألف ريال.

يناشد الأكحلي وزارة ومؤسسة الكهرباء بالنظر والالتفات إلى ما بين يديه والذي يضع حداً لحوادث الماس الكهربائي والأضرار التي تلحق بالمحطات المركزية لتوليد الكهرباء.

من جانبه أشار الدكتور عبدالسلام العبسي ـ مختص في الأجهزة والأنظمة الكهربائية بكلية المجتمع ـ إلى أن وزارة ومؤسسة الكهرباء لم تهتم بقضية الماس الكهربائي رغم الحوادث المتكررة والتي تخلف نتائج وخسائر بشرية ومادية هائلة.. لافتاً إلى أن الأنظمة والمولدات المستخدمة حالياً هزيلة وغير صالحة للاستخدام كونها متهالكة ولا تقاوم الانطفاءات المستمرة والضغط التي يقع عليها.

وشدد الدكتور العبسي على ضرورة أن تقوم وزارة ومؤسسة الكهرباء بحماية أنظمة وقواطع الكهرباء واستخدام الأنظمة الجديدة التي تساعد على حماية مولدات الكهرباء الرئيسية وكذا إيجاد أجهزة تساعد وتساهم في منع حدوث أي ماس كهربائي.

وأكد العبسي على ضرورة أن تراقب وتشرف مؤسسة الكهرباء وفروعها على شبكات الكهرباء في المنازل قبل أن تقوم بتوصيل التيار للدار وكذا على الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس في التأكد من جودة ومواصفات أدوات الكهرباء المستوردة قبل دخولها إلى الوطن, وتكون في متناول يد المواطنين البسطاء الذين أوكلوا مسألة الجودة إلى المختصين.. إلا أن هذا المبدأ غائب كون السوق التجارية ممتلئة الآن بأدوات غير صالحة للاستخدام ومخالفة للمواصفات والمقاييس العالمية والعلمية, بحد قول الدكتور العبسي.

حاولنا التواصل مع وزارة ومؤسسة الكهرباء لمعرفة الخطة أو الاستراتيجية التي ستعمل بها خلال الأيام القادمة للحد من حوادث الماس الكهرباء وأضراره لكن باءت كل محاولاتنا في التواصل معهم بالفشل ولم نجد من يحدثنا حول هذا الأمر.

الامن والمجتمع

عقيد / عبدالغني الوجيه

يوم التجديد

لا شك أن اليمنيين أصبحوا متعطشين لتحقيق الأمن الذي أفقدهم اختلاله كثيراً من المنافع التي يتمنونها ,فقد كثر القتل وزادت حدة التقطعات التي يرافقها سلب ونهب , واتسعت رقعة الاختطافات وهرب المستثمرون بأموالهم المنقولة ففقدت الأيدي العاملة فرصها في العمل وصارت ضمن قوائم البطالة وتعثرت عجلة النماء الاقتصادي حتى صرنا نستجدي الآخرين توفير راتب شهر قادم لموظفي الحكومة !!!

كل تلك المآسي , السبب الرئيس لوجودها إنعدام الأمن الذي لا يمكن بلوغ رغد العيش إلا بتحققه , ولذا فإن المجتمع اليمني شبه مجمع على شخصية وزير الداخلية الجديد لما سمعوه منه من تصريحات ولما يقرأونه عن زياراته الميدانية المفاجئة إلى مراكز الشرطة وقراراته الحازمة بمعاقبة من يقصر في أداء واجبه وإعلانه إخضاع الوظيفة في جهاز الشرطة لتنافس الكفاءات , كل ذلك الاجماع رغبة منهم في تحقق الأمن والاستقرار في ربوع اليمن.

حالة التأييد الكبير للأخ الوزير من المواطنين ترافقها حالة مماثلة في أوساط ضباط وأفراد الشرطة أيضا أملا في أن يعتمد المعايير التي تجعل الوظيفة في يد الأحق بها والأكفأ لتحمل أعبائها , وهذا بالتأكيد إن تحقق فإن ناتجه دون شك جهاز شرطة قوي يؤدي واجباته باحترافية , وهكذا تستغل القوة البشرية الهائلة التي تملكها وزارة الداخلية والإمكانات والوسائل المادية المتاحة فيتحقق بذلك المراد بإذن الله .

أنا واحد ممن سعدوا جدا بذلك القرار ولهذا فإنني لم أفوت فرصة المشاركة في تقديم رؤيا لقيادة شرطة حراسة المنشآت وحماية الشخصيات ودخول المنافسة ضمن (49) ضابط شرطة العقيد أدنى رتبة بينهم .

يوما كاملا قضيته مع زملاء الحقل الشرطي بعضهم لم التق بهم منذ عشرين سنة , فكان اللقاء بحد ذاته مكسباً عظيم دارت خلاله نقاشات من عدد من القادة والأكاديميين ولو أن وزارة الداخلية تهيئ أماكن تضمن دوام مثل هذه اللقاءات (كتأهيل أندية ضباط الشرطة ومنتدياتها) لخرجت برؤى وحلول وآراء متقدة تعود بالنفع على العمل الشرطي بوجه عام وتزيده نموا وتطورا .

أنا لم أفز بالمنصب وكذلك (47) قياديا آخرين معي أغلبهم من ذوي الكفاءات وبعضهم أهل لقيادة وزارة الداخلية باقتدار وليس فقط إدارة حراسة المنشآت وحماية الشخصيات لكننا جميعا كنا نعلم أن المنصب لواحد منا فقط فلم يكن الهدف من التقدم هو الكرسي بذاته بقدر ما كان دعم قرار الأخ الوزير باعتماد التنافس على المناصب بحسب الخبرة والكفاءة , والحقيقة أننا كسبنا كثيرا باللقاء وتذاكر المواقف التي مرت عليها سنون وأعوام .

شخصيا ربما كانت المرة الأولى في حياتي التي أتيح لي فيها ذكر نجاحاتي التي كان بعض المسؤلين ينظر إليها على أنها صعبة التطبيق في اليمن وقد تصلح للتطبيق في دول أكثر تقدما !!

ولا أخفيكم أنني كنت ولا أزال أكره كل حديث عن اليمن واليمنيين ظاهره أننا لم نصل إلى المرحلة التي نستطيع فيها تطبيق الرؤى والأنظمة الحديثة وباطنه أننا شعب متخلف همه (تخزينة القات القادمة) ويرون أننا نحرز تقدما في حالتنا الراهنة فقط , فهم يرون عادة (ربطة القات) في زمان كانت فيه طبيعية النشأة وتناولها بين العصر والمغرب في مجالس يغلب عليها العلم والمساجلات الشعرية والنقاشات الفكرية والأدبية تخلفا تطورا فيه إلى (مشمع علاقي القات) المخلوط بسموم البودر الذي يطلقون عليه اسم الإسرائيلي وجلسات القات التي تبدأ بعد الظهر ولا تنتهي قبل منتصف الليل أو تقليعات الشباب الجديدة التي يتناولون فيها القات من بعد المغرب وحتى الفجر في جلسات كلها قيل وقال وغيبة ونميمة وأفلام هابطة وتصاحبها عادات أسوأ من القات ذاته فمن مشروبات الطاقة الفتاكة إلى المشروبات الغازية المخمرة بحبوب الأدوية التي تفتك بصحة متناولها وليس لهم منها سوى زيادة الكيف !! وكم من شاب مات أثناء تناولها وهو لا يأبه لحديث « قاتل نفسه في النار « !!!

عودة إلى موضوعنا عن فرصة اللقاء بالزملاء نتيجة اعتماد مبدأ التنافس على منصب شاغر , فإن بعض الحضور عرض شيئا من النجاحات التي حققها في مناصب سابقة أثناء أداء الواجب وأدهشني أن بعض الأطروحات مشاريع تطوير حقيقية يمكنها أن تنهض بالعمل الأمني والشرطي في بلادنا , وأنا على ثقة من أن معالي الوزير سيستمر في فتح المجال أمام أولئك النفر من القادة وأمام قدرات المبدعين من منتسبي الشرطة وهم كثر .

أبارك لزميلي العزيز العميد / أحمد الموسائي فوزه بمنصب قائد حراسة المنشآت وحماية الشخصيات وأتمنى له كل التوفيق والنجاح , وبالمناسبة أطرح أمام معالي الوزير أن يتم جمع المفيد من الرؤى المتعددة التي تقدم بها (48) قياديا في ذلك اليوم في رؤية واحدة عامة يرفد بها القائد الجديد للإدارة العامة لحراسة المنشآت وحماية الشخصيات لتكون له عونا في مسيرة قيادته .

مصانع تهدد حياة المواطنين

قضايا وناس /وائل محمد

يصف العالم المدن التي تبنى فيها مصانع وشركات تجارية واستثمارية بـ«المدن المحظوظة» لما ستخلقه تلك المنشآت الصناعية في المدينة من تحولات إيجابية في الكثير من مجالات الحياة منها: تحسين مظهر المدينة الجمالي وتشغيل الأيادي العاطلة عن العمل وإيقاظ شوارع المدينة من السبات لنقل الحركة المرورية فيها.. والعديد من الإيجابيات التي تصنعها وتنشئها من خلال تنفيذ المشاريع الوطنية والاستثمارية.

لكن اليمن مختلف عن العالم أجمع..إذ إن الأحياء والمدن التي يتواجد فيها مصانع توصف بـ (المدن المنكوبة والمغضوب عليها) لما ستخلقه تلك المصانع للمدينة وأبنائها من سلبيات وسيئات في شتى مجالات الحياة, فقد تصل نتائج تلك المصانع إلى التسبب بوفاة أشخاص وإصابة آخرين من المواطنين المجاورين له بالعديد من الأمراض الخطيرة والفتاكة القادمة من مخلفات ذلك المبنى الصناعي..

ولا يقتصر هنا على إصابة المواطنين بالأمراض عبر الهواء فحسب, وإنما عبر المياه التي يعتقد بأنها صالحة للشرب وأنها أكسير الحياة بينما هي في الواقع بمثابة الموت البطيء والمتدرج لهم, وكذا عبر الفواكه والخضروات وكل ما يزرع في الأراضي الزراعية المجاورة للمصنع والتي لم تعد صالحة للزراعة أي تدمير للبيئة والحياة.

وبالرغم أن اليمن تفتقر للمصانع إلا أن العدد البسيط والمتواجد حالياً بمختلف المناطق والمحافظات يجبر اليمنيين على رفع شعار «كفانا مصانع» كونها غدت مصانع للموت المجاني والبطيء للمواطنين..ومن خلال الواقع المعاش والتقارير الرسمية والتحقيقات الصحفية, فإن الأحياء والمنازل الواقعة بالقرب من أي مصنع يعاني سكانها ويصابون بالكثير من الأمراض دون أن تسعى الجهات الرسمية وذات العلاقة إلى إنقاذهم ووضع حد لما تخلقه تلك المصانع من أمراض وخسائر بشرية ومادية على الحكومة والمجتمع.

محافظة تعز وتحديداً «قرية الربيعي» التابعة لمديرية التعزية إحدى المناطق التي يشكو أهلها ويناشدون الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بوضع حد لما لحق بهم من أضرار صحية وزراعية ناتجة عن مخلفات المصنع الوطني للطلاء الواقع على طريق تعز ـ الحديدة, والذي أضحى يهدد حياتهم وينذر بمزيد من الأمراض والإصابات الخطيرة التي أجبرت البعض على التفكير بالرحيل والنزوح من المنطقة حفاظاً على أرواحهم.

وكشف تقرير صادر عن فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بمحافظة تعز ـ حصلت الثورة على نسخة منه ـ عن وجود أحواض ترسيب (برك ماء) مفتوحة وتابعة للمصنع, تسببت في انتشار البعوض وتفشي الأمراض وكذا تسرب المخلفات من هذه الأحواض إلى الأراضي الزراعية بالإضافة إلى أن المصنع يمثل للمواطنين مصدراً للإزعاج والضوضاء الناتجة عن المولدات الكهربائية وكذا معاناتهم من الدخان الناتج عن حرق المخلفات الجافة.. إلى جانب معاناتهم من رمي المخلفات الصلبة في الأراضي التي تختلط بالتربة وتتسبب بكارثة بيئية.

وأكد التقرير الميداني أن هناك إهمالاً في عملية جمع وتصريف الزيوت الحارقة « زيوت المحركات» والتابعة لمولدات الكهرباء, وتراكم العديد من إطارات الشاحنات في نطاق المصنع مما يشكل ذلك بؤرا لتكاثر وانتشار البعوض خاصة أثناء موسم الأمطار.

وأوصى التقرير بضرورة قياس الأمن الهيدروجي (bH2) لمياه أحواض الترسيب مع مراعاة ردم ونقل الرواسب وفقاً للشروط البيئية المحددة لها, وكذا تزويد محطة إنتاج الطاقة الكهربائية بكاتم صوت وعكس اتجاه الأضواء المواجهة لمنازلهم ونقل المحرقة من مكانها الحالي بعيداً عن المخازن والمساكن واستخدامها لحرق المخلفات القرطاسية المكتبية فقط, ومع مراعاة اتجاه الرياح.. بالإضافة إلى الحرص في عملية جمع الزيوت الحارقة من حدوث أي تهريب أو تسريب وإعادة تدويرها وتسليمها إلى متعهد يحمل ترخيصاً بيئياً وإعادة تدوير إطارات الشاحنات التالفة عبر تسليمها أيضاً لمتعهد يحمل ترخيصاً بيئياً ووضعها في هنجر أو إحاطتها بسياج حديدي.

وشدد التقرير على إدارة المصنع على عدم رمي أي مخلفات صلبة مثل مخلفات أكياس البودرة أو سائل سواءً داخل أو خارج حزام المصنع حتى وإن كانت الأراضي المجاورة ملكاً للمصنع وكذا ضرورة تقديم خطة بيئية متكاملة تساهم في وضع حد

لانتشار الملوثات.

وأكد المواطنون هناك أن التلوث البيئي أدى إلى موت عدد من الحيوانات والمواشي التي يملكونها بسبب مياه الشرب وتلوث الزرع.

ليس ذلك إلا نموذجاً واحداً... فهناك الكثير من المصانع التي يعاني منها الكثير من المواطنين والتي أصبح ضررها أكثر من نفعها.